مما اعطاها فان ذلك اجحاف بها وتحامل عليها ونوع تجاوز
على البضع قال الله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به
فرد ما اخذته فما دونه لا يليق بالفداء فان سألت الطلاق
بغير ما باس فهي آثمة قال صلى الله عليه وسلم ايما امراة سالت
زوجها طلاقها من غير ما باس بم لم ترح رايحة الجنة
وفي لفظ فالجنة عليها حرام وقال عليه السلام المختلعات
هن المنافقات ثم ليراعي الزوج في الطلاق اربعة
امور الاول ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه فان الطلاق
في الحيض والطهر الذي جامع فيه بدعي حرام وان عصى
واقعا لما فيه من تطويل العدة عليها فان فعل ذلك
فليراجعها طلق ابن عمر امراته في الحيض فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها حتى تطهر ثم
تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها
فتلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء وانما
امر بالصبر بعد الرجعة طهرين ليئلا يكون مقصود
الرجعة الطلاق فقط الثاني ان يقتصر على طلقة واحدة
فلا يجمع بين الثلاث لان الطلقة الواحدة بعد العدة
يفيد المقصود ويتفيد بها الرجعة ان ندم في العدة
وتجديد النكاح ان اراد بعد العدة واذا طلق ثلاثا

ربما

ربما ندم فيحتاج الى اثنتين وجها محلل والى الصبر وهو
وعقد المحلل منهي عنه ويكون هو الساعي فيه ثم يكون
قلبه معلقا بزوجة الغير وتطليقه اعني زوجة المحلل
بعد ان تزوج منه ثم يورث ذلك تغيير امر الزوجة
وكل ذلك يمنع الجمع وفي الواحدة كفاية فالمقصود
منه غير محذور وليست اقول الجمع حرام ولكنه مكروه
لهذه المعاني واعني بالكراهة ترك النظر لنفسه الثالث
ان يتلطف عند التحلل ليطلقها من غير تعنيف واستخفاف
وتطييب قلبها بهدية على سبيل الامتاع والجبر لما
فجيعها به من اذى الفراق قال تعالى على الموسع قدره
وعلى المقتر قدره وذلك واجب مهما يسر لها جهاز في
اصل النكاح كان الحسن بن علي رضي الله عنهما مطلقا
منكاحا وجه ذات يوم بعض اصحابه بطلاق امراتين
وقال قل لهما اعتدا وامره ان يدفع الكل واحدة
عشرة الاف درهم ففعل فلما رجع اليه قال ما فعلتا
فقال اما احدهما فسكتت ونكست راسها واما الاخرى
فبكت وانتحبت وسمعتها تقول متاع قليل من حبيب
مفارق فاطرق الحسن ورحمها وقال لو كنت مراجعا
امراة ما فارقها لراجعتها ودخل الحسن ذات يوم على

عدة مطلاقها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)